

إدّه: أنا ضد حلّ المجلس ومع اتصالات لتغيير الدعوة لأن الحسيني خالف الدستور

وتطول المادة ٢٥: "أنا حل مجلس النواب ويجب أن يشتمل قرار الحل على دعوة لاجراء انتخابات جديدة وهذه الانتخابات تجري وفقا للمادة ٢٤ وتنتهي في مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر". وبما ان الرئيس الحسيني، وهو عالم وبشهم، قد حدد الجلسة لاجراء انتخابات ركاسة المجلس النيابي وهيئة مكتبه ثم الموافقة على قرارات الطائف ثم انتخاب رئيس للجمهورية، فقد خالف الدستور وطلب ممارسة سلطات اشتراعية في وقت لا يحق للمجلس الا ان يكون هيئة انتخابية. من هنا اصبح للعماد هون مبرر لاعتماد المرسوم ٥٥ بحل المجلس لانه اصبح معطلا. المشكلة ان الرئيس الحسيني بشهم وهو صاحب وانما يمكن ان يكونوا قد ظنوا منه ذلك".

واضاف: "على كل حال اني اخفيل سيفاريو، وهذا تحليل وليس معلومات، انه ربما انا حل المجلس ونظرا الى تعذر اجراء انتخابات بسبب الاحتلال الاسرائيلي والوجود السوري على معظم الاراضي اللبنانية يصبح في امكان العماد هون ان يطلب من الدول الكبرى الضغط على اسرائيل للانسحاب وتنفيذ القرار ٤٢٥ والضغط على سوريا. ولكن الآن يعرف ان اوربا واميركا والطائف ضده لكنه هو حامي الدستور هو والوزراء الذين معه وقد ورتوا صلاحيات رئيس الجمهورية وانا لا ارى سببا آخر لحل المجلس".

وسئل هل اتصل بنواب في باريس او التلهم، فاجاب: "لم يتجاسر احد على الاتصال بي الا ميشال سامين وبيار نكاشي وقد التقيت الدكتور جورج سمانه الى الغداء عند كاظم الخليل".

وعن نقائه الدكتور سعانة، قال: للمرة الاولى اراه منذ عشر سنين، ولا اعتقد انه يفهم كثيرا بالقانون".

وهل يؤيد حل المجلس النيابي؟ اجاب: "انا اوافق على اتصالات من وراء الكواليس لتغيير مضمون دعوة الحسيني للنواب وبعد تائيد الحكومة تطرح مشاريع قوانين وهناك مشاريع قوانين على نوعين دستورية وعادية. العادية يمكن ان تكون بصفة معجل كرفع عدد النواب وانتخابات على اساس المحافظة وملاحية المحافظ. اما صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء فهي مشاريع قوانين دستورية ولها نصوص خاصة".

وهل هو جرتاح الى الوضع؟ اجاب: "انا مستاء وهزين".

اعلن عميد حزب الكتلة الوطنية اللبنانية النائب ريمون انه، في مقابلة اجرتها معه اذاعة "صوت لبنان" انه ضد حل المجلس النيابي. وقال ان حل المجلس يتطلب ان يكون المرسوم معطلا، وانا حصل الاجتماع خارج بيروت، فيمكنه (الرئيس انعماد ميشال عون) حل المجلس لان رئيس المجلس والنواب خالفوا المادة ٢٦ من الدستور".

واضاف رنا على سؤال: "با سيدي ما بهجنا هلق شو يقول العماد. انت عم تاخذ رأيي، فالعماد لا يستطيع حل المجلس انا لم تكن هناك مخالفة دستورية".

وفي مقابلة اخرى مع "وكالة الانباء النولية" سئل العميد انه هل يعتقد ان العماد عون سيلتم على حل المجلس، فاجاب: "انا لا اعرف الجرال هون ولم يجر بيننا اي اتصال لكن العسكر عظيم عسكري لا يهتمون بالنواب ومشاوراتهم واجتماعاتهم. وحسب الدستور ان المادة ٥٥ تقول: "يحق لرئيس الجمهورية ان يتخذ قرارا معطلا بموافقة مجلس الوزراء بحل مجلس النواب قبل انتهاء عهد الفهاية. وفي هذه الحالة تجتمع الهيئات الانتخابية وفقا لاحكام المادة ٢٥ ويدعو المجلس الجديد للاجتماع في خلال الايام الخمسة عشر التي تلي اعلان الانتخاب".